

دكتور

سامي نجيب

أستاذ ورئيس قسم الرياضة والتأمين
جامعة القاهرة . فرع بنى سويف
خبير التأمين الاستشاري
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمينات
بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

نظام التأمين الاجتماعي

ماهية التأمين الاجتماعي: نظام تأمين. عالمي. إجباري قومي. ذو تمويل ثلاثي يرتبط بأسلوب إكتواري مميز. المبادئ والمشاكل العامة: المبادئ العملية. المشاكل العامة. العولمة. تمويل النظام المصري للعاملين: الاشتراكات. المبالغ الإضافية. اقتضاء المستحقات. مزايا النظام: معاشات وتعويضات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وتأمينات إصابات العمل والمرض والتعطّل. الحقوق الإضافية والمستحقون في حالات الوفاء.



أكتوبر ٢٠٠٣

دار النهضة العربية: ٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
دار التأمينات: ٦ شارع محمود حافظ، ميدان سفير، مصر الجديدة
ص.ب ٥٨٧٨ هليوبوليس غرب، رقم بريدي ١١٧٧١ ت مباشر وفاكس: ٦٣٥٧١٢١

بدأ اهتمامي بالتأمين، ومن صورته التأمين الاجتماعي، منذ حوالي ٤٠ عاماً، ومنذ البداية تبين أن للعمل التأميني جوانبه العلمية المتعددة فدراسة القانون أهميتها فضلاً عن دراسة العلوم المالية والرياضية والإكتوارية، ولدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والاقتصادية ضرورتها التي لا تقل عن الدراسات التأمينية العليا.

وقد مارست العمل التنفيذي في قطاع التأمين الاجتماعي لمدة ١٥ عاماً حتى حصلت على دكتوراه الفلسفة في التأمين وانتقلت في عام ١٩٧٦ لتدريس التأمين ورياضياته بجامعة القاهرة فتفرغت للبحث العلمي والاستشاري في هذا المجال لتحليل جوانبه المتعددة والتعمق في مفهومه ومبادئه وما يمكن أن أسميه بأسراره باعتباره فرعاً من فروع التخصص الدقيق.

فإذا كان لي أن أضع هذا المؤلف عن نظام التأمين الاجتماعي للمهتمين به ولطلاب كلية التجارة، فإنني أمل أن يتبينوا أن الدراسة في هذا المجال تمتد لآفاق عديدة:

* فبحكم الدور الضخم والمتنامي للتأمين الاجتماعي فإنه يؤثر ويتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحكمه الدساتير القومية للدول.

* وبحكم عمومية نظام التأمين الاجتماعي فإنه نظام قومي تعتبر مزاياه من حقوق الملكية التي تستمد من القانون الذي يحميها ولو لم يتم أداء الاشتراكات ويمتد إجبارياً وتدرجياً إلى كافة المواطنين والمقيمين.

* وبحكم اهتمام النظام بالبشر فهو نظام تأميني يهتم بأخطار الأشخاص لذا نشأ وفي آن واحد في أعنى الدول الرأسمالية والاشتراكية ورغم تأثيره بالأيدولوجيات السائدة في كل منها فإنه لا تمس جوهره وأهدافه.

* وعلى الصعيد الدولي فإن نظام التأمين الاجتماعي نظام عالمي عرفته وتعرفه كافة الدول المتقدمة والنامية والأقل نمواً ويخضع من حيث مبادئه وأسسها الفنية لدستور دولي إذ تحكمها وتبلورها اتفاقيات وتوصيات دولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى من خلال منظمة العمل الدولية إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك فقد تأثرنا في اختيار موضوعات هذا المؤلف بظروف العولمة وآثارها الممتدة لكافة المجالات، وهنا نؤكد أنه إذا كان لرياح العولمة أن تهب، فإننا نؤكد ضخامة نظام التأمين الاجتماعي وعالميته، وإذا ما كانت العولمة دستوراً يحكم الدول، فإن للتأمين الاجتماعي أيضاً دستوراً دولياً يحكم كافة مجالاته ومزاياه وأمواله واستثماراته.

وهكذا جاءت دراستنا لنظام التأمين الاجتماعي على النحو التالي:

باب أول: نبحث فيه ماهية التأمين الاجتماعي من زوايا أربع بالنظر إليه كنظام تأميني يتعامل مع أخطار الأشخاص وكنظام عالمي تحكمه اتفاقيات وتوصيات دولية وكنظام إجباري قومي يحكمه الدستور والقانون وأخيراً كنظام ذو تمويل ثلاثي يرتبط بأسلوب إكتواري مميز.

باب ثان: نبحث فيه المبادئ العملية العامة للنظام التي تدور حول التدرج في التطبيق ومستوى المزايا ولمن تؤدي في حالة الوفاة وفيما يسمى بمبدأ التمويل الجزئي كما نبحث المشاكل العملية العامة للتأمين الاجتماعي والخاصة بالأجور وملاءمة المعاشات ومراعاة أوضاع الوفاة المبكرة والعجز المبكر وكبار السن، وذلك فضلاً عن المشاكل التي أثارها العولمة.

باب ثالث: نهتم فيه بأهم سمات التأمين الاجتماعي التي تميزه عن غيره من التدابير التأمينية ونعنى بذلك تلك المتعلقة بتمويل النظام مع التطبيق على النظام المصري وذلك سواء من حيث مصادر التمويل أو الضمانات القانونية التي تكفل الانتظام في أداء الاشتراكات واقتضائها.

باب رابع: نهتم فيه بمزايا التأمين الاجتماعي المصري للعاملين فنقوم بدراسة معاشات وتعويضات كل من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل وتأمين المرض وتأمين التعطل فضلاً عن بيان الحقوق الإضافية وأسس وقواعد وأحكام أداء المستحقات التأمينية في حالات الوفاة.

أ.د. سامي نجيب

والله الموفق،

القاهرة في ٢٢/٩/٢٠٠٣